المملكة العربيـــة الســـعودية
وزارة التعـــليم العـــالي
جامعـــة المـــلك عبد العزيز
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قســـم التاريــــخ

الامتيازات الأجنبية
وأثرها على استقلال المغرب الأقصى
(١٢٧٣ - ١٣٣٠هـ)

The Foreign Capitulations
And Their Effects on the Integrity of Morocco
(١٨٥٦ _ ١٩١٢ AD)

إعـــداد
هند محمد العبد الله المطلق

بحث مقدم كجزء من متطلبات الحصول على
درجة الدكتوراه من قسم التاريخ

١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م

المقـــدمة

عاش المغرب الأقصى إبان القرن الثالث عشر وبداية القرن الرابع عشر الهجري (القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين الميلادي) مجموعة من التحولات التي فرضها عليه الواقع السياسي آنذاك، إذ وُجد في مواجهة مع المد الاستعماري الذي كان يداهمه من الضفة الشمالية للبحر المتوسط. وقد ازداد تهديد الاستعمار لوحدة المغرب وسيادته باحتلال فرنسا للجزائر عام ١٢٤٦هـ (١٨٣٠م) وخاصة المناطق الشرقية من حدوده.

وقد تميزت هذه المرحلة من تاريخ المغرب بمجموعة من الخصوصيات، كإعادة النظر في بنيته التقليدية المُتَجاوَزة، وضرورة إدخال تنظيمات حديثة على جميع مكوناته المخزنية، وكان ذلك بغية التصدي للمد الأوروبي الاستعماري في سبيل المحافظة على الوحدة الترابية للبلاد.

وفي المقابل تبنت الدول الأوروبية مجموعة من الوسائل لشل توجهات المخزن المغربي للمحافظة على استقلال المغرب وحاولت إخضاع البلاد كمنطقة جغرافية ضمن المناطق الأخرى من الضفة الجنوبية المتوسطية للتنافس الأوروبي وجعلتها تعاني من التكالب الاستعماري الذي سخر مجموعة من السبل لتحقيق أهدافه بالمغرب؛ فتميزت هذه المرحلة بهيمنة بعض القضايا والنظم التي شكلت كينونته، وأثرت في واقعه السياسي والاقتصادي والاجتماعي والديني.

وتعد الامتيازات الأجنبية (Foreign Capitulations) واحدة من المظاهر الخطيرة التي واجهت المغرب الأقصى، وغيرها من الدول الإسلامية، وتحكمت في مسار تاريخه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والديني، خاصة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين الميلادي.

ولم تكن هذه الظاهرة تخص المغرب الأقصى وحده فحسب، بل كانت متداولة في بعض البلدان الإسلامية التي بدأ فيها نظام الامتيازات بأزمنة مبكرة على ظهوره بالمغرب. وقد يجد الباحث نفسه مجبرا على طرح مجموعة من التساؤلات في مستهل تناوله لهذه القضية ويأتي على رأسها: ما هي حدود تأثير النظم السائدة في المشرق على ما عرفه المغرب من تحولات خلال هذه المرحلة ؟ إذ يمكن من خلال هذا الطرح السير في التحليل لطرح قضية الامتيازات بالمغرب ضمن منظومة التواصل القائم بين المغرب وبلدان الشرق.

وجاء طرحنا هذا يستمد مصداقيته من خلال المرجعية التاريخية لنظام الامتيازات. فقد كانت متداولة في الدولة العثمانية منذ النصف الأول من القرن العاشر الهجري (النصف الأول من القرن السادس عشر الميلادي) واستفحل أمرها في القرن الذي يليه، حيث منح العثمانيون مجموعة من التنازلات والامتيازات التجارية لبعض الدول الأوروبية. وقد سعت هذه الدول للحصول على نفس الامتيازات في المغرب بعقد اتفاقيات مماثلة لما عقدته مع الدولة العثمانية؛ ولكن سلاطين المغرب لم يوافقوا؛ لأنهم رأوا في هذه المعاهدات ما يمس سيادتهم ودينهم.

إن قضية الامتيازات في سبعينات القرن الثالث عشر وبـــدايات القـــرن الرابع عشر الهجري (التاسع عشر ومطلع القرن العشرين الميلادي) – التي هي موضوع بحثنا – تخـــتلف تماما عما عرفه المغرب إبان القـــرن الثـــاني عشـــر وبداية الثالث عشر الهجري (الثامن عشر الميلادي) خلال حكـــم السلطان محمد بن عبد الله (١١٧١ – ١٢٠٤هـــ / ١٧٥٧ – ١٧٩٠م) الذي تميز عهده بسياسة الانفتاح وتطوير علاقات خارجية مع الدول الغربية خاصة في المجال التجاري. إذ اشتهر هذا السلطان بعقد اتفاقيات تجارية عديدة مع دول أجنبية مختلفة؛ بغيـــة تسهيل التبادل التجاري وضمان أمنه وحريته. ومن ثم كانت الامتيازات سياســـة اختيارية من السلطان غير مفروضة ولا تشكل البتة في ذلك الوقت أدنى خطـــر على ســـيادة المغرب ووحدته الترابيـــة، وذلـــك فـــي ظـــل ضـــعف الأطمـــاع الاستعمارية.

غير أن الوقوف على مضامين ونصوص هذه الاتفاقيات المبرمـــة بـــين المغرب ومختلف الدول الأجنبيـــة في النصف الثاني من القـــرن الثـــامن عشـــر الميلادي، يسمح باستنتاج أن الـــدول الأوروبية استغلت هذه النصوص كأصـــول لصياغة المعاهدات والاتفاقيات المبرمة في القـــرن التاسع عشر الميلادي والتي تدخل هذه المرة ضمن نظـــام الامتيـــازات. وهنا اتخذت تلك الامتيـــازات بعـــداً خطـــيراً، واستفحل أمرها بعد معاهدة عام ١٢٧٣هــــ (١٨٥٦م) التـــي أُجبـــر المخزن المغربي على توقيعها مع بريطانيا .

لقد فتحت هذه الاتفاقية الباب على مصراعيه لبقية الدول الأجنبية لتطالب بامتيازات مماثلة لما منحه المغرب للجالية البريطانية. ثم توسعت هذه الظـــاهرة أكثر بعد معاهدتي عام ١٢٧٦هــ وعـــام ١٢٧٧هــــ (١٨٦٠ – ١٨٦١م) مـــع إسبانيا؛ ومعاهدة التسوية عام ١٢٨٠هــ (١٨٦٣م) مع فرنســـا التـــي تتضـــمن امتياز الحصانة الدبلوماسية الذي خلف انعكاسات خطيرة على واقع البلاد. حيث خول هذا الامتياز لجاليات الدول الأجنبيـــة الحق في منح الحصانة للمغاربة الذين

يعملون معهم في التجارة. الأمر الذي ساهم في رفع أعداد الوافدين من الأجانب على المغرب وسهل استغلال خيرات البلاد لفائدتهم، كما كان لهذا النظام تأثيره المباشر في تزايد النفوذ الأجنبي وتسهيل تغلغلهم داخل البلاد.

وعلى الرغم من أهمية هذه القضية وموقعها في التاريخ المغربي المعاصر وتحكمها في سير الأحداث فهي تظل ضمن المواضيع التي لا تزال تعاني من عدم إعطائها حقها من الأهمية. وذلك لندرة المراجع التي تَطَرَقْت لها بشكل مباشر، وظلت قضية الامتيازات الأجنبية واستغلال جاليات الدول الأجنبية تأتي عَرَضا في جل المؤلفات التي تُعنى بتاريخ المغرب المعاصر؛ مما جعلني أختار هذا الموضوع الحيوي من وجهة نظري، والذي ترك آثاره على سير الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بل وساهم أخيرا مساهمة فعالة في فقدان المغرب لاستقلاله.

ومن هذا المنطلق أيضا، تبنى البحث فترة زمنية تمتد من عام ١٢٧٣هـ (١٨٥٦م) حتى عام ١٣٣٠هـ (١٩١٢م)، حيث تحيل السنة الأولى على أول اتفاقية للامتيازات بين المغرب وبريطانيا فشكلت بذلك بداية هذا النظام، بينما تحيل السنة الثانية على توقيع معاهدة الحماية ونهاية المغرب المستقل.

ويسعى البحث إلى دراسة هذه القضية وتحديد موقعها في تاريخ المغرب إبان القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين الميلادي. ومدى تأثيراتها على النفوذ المغربي في معانيه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والدينية، وما هو مدى انعكاساتها على واقع المغرب السياسي ؟ ثم كيف كان تأثيرها في منظومة الصراع الأوروبي بشمال أفريقيا ؟

كما يرمي البحث إلى تسليط الضوء على العلاقة القائمة بين الجانب السياسي والاقتصادي وكيف كانت الامتيازات الأجنبية – التي في ظاهرها

امتيـــازات تجارية – قد أُفرغت من مضامينها الاقتصادية لتتخـــذ دلالات سياسية بالدرجة الأولى. وذلك بتسخير الدول الأجنبيـــة لهذه الظاهرة وربطهم بـــين مـــا ينتزعونه من امتيـــازات وما يحصلون عليه من نفوذ سياسي في نفس البلد.

وبقدر ما يســـتمد الموضوع أهميته من كونه متشعب الجوانـــب فهـــو يجمع بين القضايا الاقتصـــادية والسياسية والاجتماعية والدينية بقدر مـــا يمـــس التاريخ المغربي الخاص وتاريخ الدول الأوروبية المتوســـطية المهتمـــة آنـــذاك بالمغرب. وقد كان الرصيد الوثائقي المعتمد متعدد الأصول ومتباين اللغات. وقد فرض عليّ هذا البحث الإطلاع على دور الأرشيف بالدول الأوروبيـــة، خاصـــة تلك الدول المتوسطية التي يقتسم معها المغرب تاريخا مشـــتركا ومنهـــا فرنســـا وإسبانيا وإيطاليا، بالإضافة إلى دولتي بريطانيا وألمانيا.

ومن الصـــعوبات التي اعترضـــت البحث فـــي هـــذا الاتجـــاه نـــدرة المصـــادر والمســـتندات المتعلقة بالموضوع فـــي مكتبـــات المملكـــة العربيـــة الســـعودية ســـواء الخاصـــة منها أو العامة. مما فرض عليّ ضـــرورة التنقـــل بين البلدان التي كان يعنيها هذا الموضـــوع، وتأتي على رأســـها بالطبع المملكة المغربية وما تحويه من دور للأرشـــيف والمكتبات الخاصة منها والعامـــة. فـــتم الإطلاع على المخـــزون الوثائقي المحفوظ بالمغرب بمديرية الوثـــائق الملكيـــة، التي سنشير إليها في الحواشي بالرمز المختصر: **م. و. م.**

وتعتمد مكتبات الوثائق الملكـــية بالمغـــرب في تصنيفها الخاص على مواضيع، حيث يجـــد الباحث ملفات تحمل أسماء لشخصيات مخـــزنية مثل *"ملف المنبهي"* أو *"ملف غريط"*، وأحيانا أخـــرى تحـــمل أسماء مدن أو بلـــدان أجنبيـــة، مثل *"ملف إيطـــاليا"* أو *"ملف بريطـــانيا"*. وفي تنظـــيمها العام، تخضع الملفـــات للترتيب الزمني (chronological system) دون أن تحمل أي ترقيم يسهل الاطلاع على مضامينها.

والسبب في ذلك أن الملفات المذكـورة أعلاه قُسمت على سنوات ثم على أشهر داخل كل سنة، مما يجبر الباحث عن حدث معين أن يحيل في طلبه للملف على السنة. وهو ما يضعه أمام صعوبة أخرى وتتجلى في كونه سيجبر على الاطـلاع على ملفات كثيرة تغطي شهور السنة عله يجد ذكرا لما يبحث عنه. ومن حيث منهج الكتابة، فإن الباحث في هذه الوثائق سيكتفي في صياغة الهوامش بالإحالة على تاريخ الوثيقة دون تحديد لأي رقم.

كما فرض عليّ البحث أن أجـوب كلا من مكتبة جامعة محمد الخـامس والمكتبة الوطـنية في الرباط؛ ومؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود للدراسـات الإسلامية والعلوم الإنسانية في الدار البيضاء، التي تحـتوي جميعها على الكثير من المصادر المغـربية والمراجع العربية والإنجليزية والـدوريات والرسـائل العلمية المنشورة والغير منشورة ووقائع ندوات منشورة تتعلق بتاريخ المغرب في الفترة الزمنية التي تركزت عليها الدراسة.

وفي نفس السـياق، فرضت طبيعة الموضوع الاطلاع على الوثـائق الفرنسـية والإسـبانية والإيطـالية لكونه مقتسما بين دول متوسـطية عديدة. كما وقفـت مليا عند الوثائق البريطـانية نظرا لما قامت به هذه الدولة من أدوار حاسـمة في القضية وتطوراتها.

ولذا اهتم البحث بمراسلات وتقارير وزارة الخارجيـة البريطانيـة مـع ممثليها في المغرب المحفوظة في الأرشيف الوطني البريطاني بلندن:

National Archives, correspondence of Foreign Office: ***FO***

وقد استعنت، من مكتبة مديرية الوثائق الملكية بالرباط، ببعض الوثـائق الدبلوماسية الفرنسية الخاصة بالشئون المغربية:

Documents Diplomatiques Français, Affaires Du Maroc : ***DDF***

وحصلنا بصفة خاصة على وثائق مغربية محفوظة بالأرشيف الـوطني الهولندي بمدينة لاهاي :

Nationnal Archief, Consulaat von Tanger (١٨٣٠-١٩٠٧) & Ministerir von Buitenlandse Zaken (١٨٧١ – ١٩١٨)***: NAL***

وهكذا كانت طبيعة البحث تفرض عليّ دائما التنقل بين بلدان مختلفة؛ مما كلفني عناء السفر والإقامة والتأقلم. لأن الاطلاع على مخزونات وثائقية متعـددة وأحيانا متنافرة، يفرض استنطاقها وترجمتها ومقاربتها لتقريب القارئ من حقائق الأحداث.

ومع ذلك يسـمح الاطلاع على هذه المجموعات الوثائقية بمقاربة تحليلية لمضامين وأشـكال هذه النصوص. فالوثائق الملكية أو المغربية المتعلقة بـالقرن التاسـع عشر ومطلع القرن العشرين الميلادي رغم كونها قريبة مـن المصـدر التاريخي؛ ورغم أنها تسـمح بتحديد تاريخ الحدث ومكانه وأعلامه؛ إلا أنها مـن حيث المضمون تبقى بالقياس مع الوثائق الأوروبية شحيحة من حيث المعلومـات التي يمكن أن يستخرجها القارئ.

ويمكن تفسير ذلك بأن المخزن المغربي *[الحكومة المغربية إلى سبعينات القرن الرابع عشر الهجري (منتصف القرن العشرين المـيلادي)]* كـان يعتمـد السرية الكاملة في تدبير الشـؤون الداخلية التي تعتبر من أسرار الدولة. وعليـه تجد الرسـالة الموجهة من قبل السـلطان إلى وزير أو إلى قائد تكتفي بـالقول التالي: "*.. وقد أمرناك معالجـة أمرهم وصار بالبال ..*" [(١)]، دون أي تفاصـيل في موضوع الحدث.

[(١)] رسالة من السلطان عبد العزيز إلى نائبه بطنجة ووزير الخارجية المغربية محمد بركاش، ٢٦ ربيع ثاني ١٣١٩هـ (١٩٠١م)، *م. و. م.*

وفي أحيان أخرى تكون الوثيقة مبتورة، لا تسمح بتتبع الحدث التاريخي بشكل متسلسل، ويعود ذلك إلى أن سلاطين المغرب في السابق كانوا يردون على بعض الرسائل الأجنبية خلف نصوصها، ومن ثمّ تجدها محفوظة بدور أرشيفاتهم في حين يظل المغرب يفتقدها. بينما تتميز الوثائق الأوروبية نظرا لطبيعتها الإخبارية بالإحاطة بالموضوع والتحليل الشامل فيأتي التقرير أحيانا كأنه دراسة شاملة.

ومع ذلك تفرض الأمانة العلمية توضيح أمر هام وهو التباين الواضح ما بين الوثائق الفرنسية التي هي طرف في الحدث بحكم أنها كانت طامعة بشكل مباشر بالمغرب؛ والوثائق الإنجليزية والإيطالية التي تعتبر أكثر مصداقية في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين الميلادي. والسبب في ذلك أنها لم تكن لها أطماع مباشرة بهذا البلد، بل كان همها الأساسي هو المحافظة على توازن القوى بالبحر المتوسط، وأن تجعل المغرب ورقة سياسية تستخدمها للضغط على فرنسا من أجل الحصول على مناطق خارج المغرب.

وقد تم الاستعانة بوثائق أخرى بعضها منشور؛ والبعض الآخر غير منشور ورد في ملاحق أطروحات تاريخية، لسد بعض الثغرات ودعم البحث أكثر. فالباحث المغربي *خالد الصغير* نشر الكثير من الوثائق البريطانية والمغربية بعنوان : المغرب في الأرشيف البريطاني – مراسلات جون دراموند هاي مع المخزن ١٨٤٦ – ١٨٨٦م. ونشرت مديرية الوثائق الملكية بالرباط مجموعة من الوثائق المغربية المطبوعة في أحد عشر جزءاً. وأيضا هناك مجموعة من الاتفاقيات المبرمة بين المغرب ومختلف الدول الأجنبية أوردها الدكتور عبد اللطيف الشاذلي في كتاب من ثلاثة أجزاء، استخدمتُ الجزء الثالث الذي يشتمل على الاتفاقيات المعقودة خلال الأعوام ١٨٦٥ – ١٩٢٣م.

أما الوثائق الغير منشورة فتأتي ضمن ملاحق رسالة دكتوراه عن "العلاقات المغربية – الإيطالية ١٨٦٩ – ١٩١٢م" للدكتورة *بهيجة سيمو*

والتي تشتمل على وثائق مغربية وأجنبية؛ وملاحق رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا عن "طنجة بين سنتي ١٩٠٠ – ١٩١٢م" للباحث جمال *الدين أشطيار*؛ وملاحق رسالة دكتوراه للدكتور *تركي بن عجلان الحارثي* (Moroccan Policy Towards the United States ١٨٨٠-١٩١٢) التي تحتوي أيضا على وثائق مغربية وأجنبية.

كما وظفت الوثائق الواردة في بعض المصادر التاريخية المغربية المهمة مثل : إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس (خمسة أجزاء)، والعز والصولة في معالم نظم الدولة (جزآن)، والعلائق السياسية للدولة العلوية لعبد الرحمن ابن زيدان؛ وتاريخ الضعيف لمحمد الضعيف الرباطي؛ والاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى (تسعة أجزاء) لأبي العباس الناصري؛ وتاريخ تطوان لمحمد داود (عشرة أجزاء) استخدمنا منها الجزأين الرابع والسادس؛ واللسان المعرب عن تهافت الأجنبي حول المغرب لأبي عبد الله السليماني.

ومن أهم المراجع التي تضمنت معلومات تفيد هذا البحث رسالة علمية للباحثة *لطيفة بناني سميرس*. وقد ناقشت في دراستها موقف المغرب من أطماع الدول الأجنبية، التي تطورت بعد حرب إيسلي عام ١٨٤٤م بين المغرب وفرنسا وهزم فيها الجيش المغربي هزيمة ساحقة، وانكشف وقتها الضعف العسكري للمغرب. وتركز الباحثة في هذه الأطروحة على ضرورة الإصلاحات الداخلية للمغرب حتى يتمكن من مواجهة الأطماع الأجنبية. ولم يرد ذكر الامتيازات الأجنبية واستغلال الجاليات الأجنبية لها إلا في الفصل الأخير من الرسالة، كأثر من آثار الأطماع الأجنبية، حيث يتوقف البحث عام ١٨٨٠م.

وتوجد رسالة علمية منشورة للباحث محمد خير *فارس*، تركزت فيها الدراسة على *المسألة المغربية* وتنافس الدول الأوروبية حول المغرب خلال الفترة

الزمنية من عام ١٩٠٠ إلى ١٩١٢م. وتوضح العلاقات المغربية مع الدول الأوروبية: فرنسا وإنجلترا وألمانيا، وأطماع كل من هذه الدول في المغرب؛ وأخيرا مساعي فرنسا للانفراد بالمغرب والتسوية الدولية بين هذه الدول إلى أن تتمكن فرنسا من فرض حمايتها على المغرب.

أما كتاب مؤرخ المملكة المغربية *عبد الوهاب بن منصور* فيتضح من العنوان : "مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد عام ١٨٨٠م"، حيث يركز فيه على تطور امتياز الحصانة الدبلوماسية وآثاره على المحميين من رعايا المغرب مسلمين ويهود، وقد مُنح هؤلاء الحصانة من قبل ممثلي الدول الأجنبية، ونشأ عن ذلك الوضع تقلص سلطة السلطان ونفوذه على رعاياه.

هذا بالإضافة إلى كتابين للدكتورة *بهيجة سيمو* : الأول بعنوان "الإصلاحات العسكرية ١٨٤٤ – ١٩١٢م" وهو رسالة ماجستير منشورة، ناقشت فيه أوضاع أنظمة الجيش المغربي التي جعلته غير قادر على مقاومة الأطماع الأجنبية بعد انكشاف ضعفه عام ١٨٤٤م، وضرورة إصلاح بنيته التقليدية. والثاني رسالة دكتوراه منشورة وهو دراسة عن "العلاقات المغربية – الإيطالية ١٨٦٩ – ١٩١٢م"، وقد كانت إيطاليا إحدى الدول الأوروبية التي لها أطماع غير مباشرة بالمغرب.

كما تمت الاستعانة بمؤلَف من ثلاثة أجزاء، للدكتور *إبراهيم حركات* "المغرب عبر التاريخ"، ويناقش المؤلف في هذه الدراسة أحداث المغرب وتطوراته في الميادين السياسية والدينية والعمرانية والفكرية منذ ما قبل الإسلام إلى العصر الحاضر. وبالطبع تركز بحثنا بشكل خاص على الجزء الثالث وملحقه الذي يتناول فيه البحث من نشأة الدولة العلوية إلى إقرار الحماية الفرنسية.

وقد قَسمتُ محتويات البحث إلى تمهيد وخمسة فصول، حيث يركز التمهيد على الامتيازات الأجنبية من خلال مفهومها الاصطلاحي وبعدها التاريخي، كما يبين الخلفية التاريخية للإرهاصات الأولى للامتيازات التي منحها سلاطين المغرب للعديد من الدول الأجنبية.

ويوضح الفصل الأول من البحث ضغوط القوى الأوروبية (بريطانيا وإسبانيا وفرنسا) دبلوماسيا وعسكريا؛ لإجبار المغرب على توقيع اتفاقيات ومعاهدات فرضت على المغرب في منتصف القرن التاسع عشر الميلادي. تلك الاتفاقيات التي اشتملت على العديد من الامتيازات، وقد أوضحت الظروف التي وقعت فيها، والتعرف على تلك الامتيازات، وأثرها في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والدينية.

ويركز الفصل الثاني على مواقف المخزن المغربي من هذه الآفة، ذات الأبعاد المتعددة وذات الانعكاسات الفاعلة على مسار وصيرورة المغرب، كما يحدد الإجراءات التي قام بها من أجل الحد من أخطر الامتيازات وهو امتياز الحصانة الدبلوماسية، وما يخول للجاليات الأجنبية ومحمييهم من فوائد وتسهيلات من قوانين وأنظمة المغرب.

ويبين الفصل الثالث الحالة التي آل إليها الوضع بالمغرب غداة مؤتمر مدريد، وما خلفه من نتائج سلبية على المجتمع المغربي، وزاد من ضغوطه على المخزن. في ظل عدم تطبيق تلك القرارات أو تفسيرها لصالح الحصانة الدبلوماسية، كما يوضح كيفية استغلال هذا الامتياز لبسط نفوذ القناصل والوزراء المفوضين المعتمدين من قبل الدول الأجنبية، التي زادت مكانتها السياسية بالمغرب بالقياس مع أعداد محمييها، موظفة ذلك كوسيلة للضغط على المخزن المغربي والتدخل في شؤونه الداخلية.

أما الفصل الرابع فيتعرض للتسويات الدولية، بعد أن تمكنت فرنسا من الإمساك بزمام الوضع الداخلي، من خلال احتلالها للحدود الشرقية المغربية وتوريط المخزن في مصيدة القروض المالية. ويوضح الفصل مآل الامتيازات الأجنبية في ضوء الاتفاقيات الودية التي عقدتها فرنسا مع الدول الأوروبية، ثم عقد مؤتمر الجزيرة الخضراء الذي يهدف إلى تقسيم البلاد.

ويحدد الفصل الخامس، المحاولات الأخيرة لردع الامتيازات الأجنبية، وموقف المغاربة على المستويين الرسمي والشعبي من تزايد النفوذ الأجنبي، خاصة النفوذ الفرنسي والإسباني. كما يوضح انعكاساته على المنظومة السياسية والاقتصادية بالمغرب التي أفقدت في النهاية سيادة المخزن واستقلالية أراضيه.

وينتهي البحث إلى خلاصات واستنتاجات، تُستخلص من الماضي كما تضع القضية في صلب التفكير للتساؤل عن قضية الامتيازات التي تشكل في الأساس موضوع أطروحتنا؛ وكيف لعبت دورا هاما في تسهيل فرض الحماية الفرنسية والإسبانية على المغرب ؟ وكيف سيكون دورها حاسما في القرن الرابع عشر الهجري (العشرين الميلادي) لتحرير البلاد ؟ كان الشق الأول هو موضوع رسالتي الحالية؛ وسيشكل الثاني منه آفاق بحثي مستقبلا بحول الله تعالى.

والله ولي التوفيق

الباحثة

مستخلص

يتعلق موضوع الدراسة بالامتيازات الأجنبية وأثرها على استقلال المغرب الأقصى في الفترة من عام ١٢٧٣هـ إلى ١٣٣٠هـ (١٨٥٦ – ١٩١٢م). وتتناول الدراسة الإرهاصات الأولى لمعاهدات الامتيازات التي عقدها المغرب مع مختلف الدول الأجنبية في القرن الثاني عشر الهجري (الثامن عشر الميلادي)، والتي كان الهدف من إبرامها هو تسهيل التجارة الأوروبية وضمان أمنها وحريتها، دون أن تشكل آنذاك أي خطر على سيادة المغرب ووحدته الترابية. وتبرز الدراسة استناد الدول الأوروبية على أصول هذه المعاهدات في إبرام المعاهدات التي فُرضت على المغرب خلال القرن الثالث عشر الهجري (التاسع عشر الميلادي). فقد اتخذت الامتيازات بعداً خطيراً وتفاقم أمرها خاصة بعد معاهدة ١٢٧٣هـ (١٨٥٦م) مع بريطانيا، ومعاهدتي ١٢٧٦هـ – ١٢٧٨هـ (١٨٦٠ – ١٨٦١م) مع إسبانيا، ومعاهدة ١٢٨٠هـ (١٨٦٣م) مع فرنسا. فأصبح لجاليات الدول الأجنبية، منذ ذلك الحين، الحق في منح امتياز الحصانة الدبلوماسية للرعايا المغاربة ممن يتعاملون معهم في التجارة والمستخدمين الذين يعملون معهم؛ مما أدى إلى تدفق الأجانب على مدن المغرب خاصة الساحلية منها. وتركت الامتيازات انعكاساتها السلبية على المجتمع المغربي، واستغلتها الهيئات الدبلوماسية الأجنبية وجالياتها في المغرب أسوأ استغلال وحولوها إلى حق مكتسب، واستطاعت حكوماتها من خلال ذلك التدخل في شؤون البلاد الداخلية تدريجيا وامتصاص خيراته. لذا حاول المخزن المغربي (الحكومة المغربية حتى النصف الثاني من القرن الرابع عشر الهجري / منتصف القرن العشرين الميلادي) تحديد مفهوم الامتيازات بشكل لا يتخطى فيه الأجانب ما نصت عليه المعاهدات. ولكن الدول الأجنبية نجحت في إعطاء صبغة قانونية على امتياز الحصانة الدبلوماسية بمقتضى اتفاق مدريد عام ١٢٩٧هـ (١٨٨٠م). وبذلك فشل المخزن في الحد من شطط قناصل وجاليات الدول الأجنبية فيما يخص هذا الامتياز. وقد سجل مؤتمر مدريد محطة هامة في تاريخ المغرب المستقل، حيث بدأ يفقد حريته واستقلاليته تدريجيا، مرورا بالاتفاقيات والمواثيق الدولية خلال الأعوام ١٣٢٢ – ١٣٢٤هـ (١٩٠٤ – ١٩٠٦م) إلى أن نجحت فرنسا في فرض حمايتها على البلاد. والهدف من هذه الدراسة ومجالها هو معرفة الأسباب والظروف التي أدت إلى تدهور الأوضاع التي مر بها المغرب الأقصى خلال سبعينات القرن الثالث عشر والعقود الثلاثة الأولى من القرن الرابع عشر الهجري (النصف

الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين الميلادي)، ودوافع وأساليب الدول الأجنبية في استغلال الامتيازات وتحليل النتائج والآثار السلبية. وقد استخدم المنهج التاريخي التحليلي وذلك بتقسيم الدراسة إلى مراحل وتحليل كل مرحلة في الإطار الزمني والمكاني للبحث وإلقاء الضوء على المؤثرات المباشرة وغير المباشرة على المغرب الأقصى. وكان من أهم النتائج التي أسفرت عنها الدراسة، تنامي أطماع الدول الاستعمارية واستغلالها للامتيازات لتثبيت مصالحها وتدخلها السافر في الشؤون الداخلية للمغرب واستغلال خيراته التي اعتبرتها هذه الدول حقا مكتسبا لها بعيدا عن أي اعتبارات لأهل البلاد وحقوقهم، وكانت النتيجة تنافس الدول الأوروبية والصراع حول تقسيم ترابه. وكان من أهم الاستنتاجات المستخلصة من الدراسة التأثير الخطير للفترة الزمنية التي امتدت لأكثر من نصف قرن على مجريات الأحداث بالمغرب بحكم موقعه وأهميته الإستراتيجية. وثبت أن الاتفاقيات والمواثيق الدولية، التي فُرضت على المغرب منذ سبعينات القرن الثالث عشر الهجري (منتصف القرن التاسع عشر الميلادي) إلى فرض الحماية، اغتصبت من خلالها امتيازات متواصلة كانت سببا مباشرا في تثبيت مواقع القوى الاستعمارية بالمغرب ووسيلة ناجحة للتحكم في سير سياسته والمقامرة بمصيره إلى أن تمكنت في النهاية من انتزاع استقلال البلاد.



Abstract

The Study deals with the Foreign Capitulations and their Effects on the Integrity of Morocco during the period from 1856 to 1912. The thesis deals with the very beginnings of these Capitulations Treaties between Morocco and diverse foreign countries in the 18^{th} century. The objective beyond those treaties was to facilitate European trade and to guarantee its safety and freedom exclusive of exposing Morocco's sovereignty and unity to danger. Furthermore, the thesis highlights how far those treaties act as a basis of European Countries attitudes during 19^{th} century. Ever since, the Capitulations Treaties that were imposed on Morocco generated critical situation. Matters got even worse particularly after 1856 Treaty with Britain, 1860-1861 Treaty with Spain and 1863 Treaty with France. Accordingly, the Communities of the foreign countries obtained the right to pass the gained privileges, particularly the Diplomatic Immunity, to their Moroccan trade partners and employees, this led to the outburst of foreigners in Morocco's coastal cities. Those Capitulations had depressing impact upon Morocco's society as the Foreigners made selfish use of that leeched vested right. Consequently, the Foreign Governments kept on intruding upon Morocco's internal affairs and taking advantage of exploiting its wealth. As a result, Almakhzan (Moroccan Government up to the middle of 20^{th} century) made an effort to restrain the concept of the Capitulations so that it could hold back foreigners not to violate the terms of the agreements. However, the foreign countries managed to provide Diplomatic Immunity with legal cover through Madrid Accord (1880). Thus, Almakhzan came to nothing concerning the Foreign Diplomats and Communities in Morocco which overstepped all bounds. Madrid Conference worked as a remarkable factor for the independency progress of Morocco's history. Gradually, Morocco started to lose its liberty; that was the same for other International Agreements and Conventions (1904 – 1906) until Morocco lied under French protectorate. The purpose of this thesis is to clarify the grounds and circumstances lying behind the decline of Morocco during the second half of 19^{th} century and the

opening of 20th century. It shows, as well, Foreign Countries motives and procedures exploiting Capitulations in addition to the analysis of the results and aftereffects. The research methodology has adopted historical analytic method since the thesis is divided into several periods each of which is handled due to its time and place framework signifying their direct and indirect effects on Morocco. Most important outcome of the thesis is that the avidity and Capitulations exploitation of the Imperial Countries. They made selfish use of the wealth of Morocco considering it as a vested right regardless of mere appreciation for the real holders of the country. Consequently, the European Countries struggled towards sharing out the cake. One of the significant conclusions of the thesis is the critical impact of the fifty-six-year period on Morocco's occurrences due to its location strategic weight. The International Agreements and Conventions imposed on Morocco since the middle of the 19th century led the country to lie under custody and be robbed of prolonged privileges. These factors contributed to the settlement of colonialism risking Morocco's destiny and, eventually, depriving it of its independency.

المشرف على الرسالة

المحـــتويات